الأمم المتحدة

A/HRC/13/G/14

الجمعية العامة

Distr.: General
4 March 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجّهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجمهورية موريشيوس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تود حكومة جمهورية موريشيوس أن تشير إلى الدراسة المشتركة التي أعدها أربعة من المكلفين بولايات بشأن الممارسات العالمية المتعلقة بالاحتجاز السري في سياق مكافحة الإرهاب (A/HRC/13/42)، وبخاصة إلى الصفحة ١٨٢ من المرفق الأول والصفحة ٢٠٧ من المرفق الثاني (من النص الإنكليزي) من الوثيقة حيث يُشار، على التوالي، إلى "إقليم دييغو غارسيا التابع للمملكة المتحدة فيما وراء البحار" وإلى "جزيرة دييغو غارسيا، الإقليم البريطاني في المحيط الهندي".

وتود حكومة جمهورية موريشيوس أن تؤكِّد من جديد أن أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، هو جزء من إقليم جمهورية موريشيوس. وقد قامت المملكة المتحدة، بصورة غير مشروعة، بفصل أرخبيل تشاغوس عن إقليم موريشيوس قبل أن تنال استقلالها، متجاهِلة بذلك تجاهلاً تاماً قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤(د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، و٢٠٦٦(د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.

ولقد كان أرخبيل تشاغوس على الدوام خاضعاً للحكم الإداري لموريشيوس إلى أن قامت السلطة الاستعمارية بفصله بصورة غير مشروعة. ولم تتخلَّ جمهورية موريشيوس قط عن سيادتها عن أرخبيل تشاغوس بل إنها قامت على نحو دائم وثابت، منذ هذا الفصل غير المشروع للأرخبيل، بممارسة ضغوط على حكومة المملكة المتحدة، في محافل ثنائية ومتعددة

الرجاء إعادة الاستعمال

الأطراف، من أجل إعادة الأرخبيل إلى جمهورية موريشيوس بصورة عاجلة ودون أي قيد أو شرط.

إن حكومة جمهورية موريشيوس لا تعترف بما يسمى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" أو أي "إقليم بريطاني فيما وراء البحار يقع في المحيط الهندي" أو "إقليم دييغو غارسيا التابع للمملكة المتحدة فيما وراء البحار" ذلك لأن المقصود بهذه التعابير هو الإشارة إلى أرخبيل تشاغوس أو وصفه. وتأسف حكومة جمهورية موريشيوس لأنه ليس بإمكانها حتى الآن أن تمارس سيطرتها الفعلية على أرخبيل تشاغوس نتيجة لفصل هذا الإقليم بصورة غير مشروعة.

كما أن حكومة جمهورية موريشيوس تنظر بقلق بالغ إلى استخدام إقليمها لممارسة أنشطة قد تشكل خرقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعربت حكومة جمهورية موريشيوس لسلطات المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ قلقها إزاء استخدام إقليم تابع لجمهورية موريشيوس من أجل ممارسة أنشطة تتعارض تعارضاً صارخاً مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وتود حكومة جمهورية موريشيوس أن تشدِّد على ضرورة إعادة أرخبيل تشاغوس في وقت مبكِّر إلى السيطرة الفعلية لجمهورية موريشيوس بحيث يتسنى لها أن تمارس سيادتها على أرخبيل تشاغوس ممارسة فعلية وبالتالي ضمان تمكُّنها من الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في كامل إقليمها.

وستكون حكومة جمهورية موريشيوس ممتنّة لو أمكن تعميم تعليقاتها هذه بوصفها وثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان.

(توقيع) س. ب. س. **سيرفانسينغ**
السفير والممثل الدائم لجمهورية موريشيوس